بروتوكول مابوتو حول حقوق النساء ذوات الإعاقة

كيف يناقش بروتوكول مابوتو حقوق النساء ذوات الإعاقة؟

يُعد بروتوكول مابوتو أحد أكثر الأدوات القانونية تقدمًا في مجال حقوق المرأة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى طبيعته التقاطعية، حيث يمنح حقوقًا محددة لمجموعات محددة من النساء اللواتي يواجهن أشكالًا متعددة من التمييز، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة. تلزم **المادة 23** الحكومات باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع النساء ذوات الإعاقة بحقوقهن الإنسانية الكاملة واستقلاليتهن. كما تبنى الاتحاد الأفريقي مؤخرًا **بروتوكول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إفريقيا في يوليو 2024**، وتتناول **المادة 27** منه أيضًا حقوق النساء و الفتيات.

المادة 23: الحماية الخاصة لذوات الإعاقة

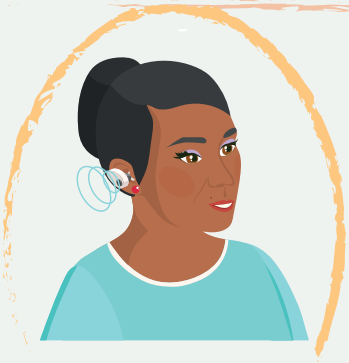

تتعهد الدول الأطراف بما يلي:

(أ) كفالة حماية ذوات الإعاقة واتخاذ تدابير محددة تناسب احتياجاتهم البدنية والاقتصادية والاجتماعية، لتيسير حصولهن على فرص العمل والتدريب المهني، وكذلك مشاركتهن في عملية صنع القرار؛

(ب) كفالة حق ذوات الإعاقة في السلامة من العنف، بما في ذلك الإساءة الجنسية والتمييز على أساس الإعاقة وحقهن في المعاملة بكرامة.

كيف نفذت الحكومات هذه الأحكام حتى الآن؟

في حين أن خمسين دولة أفريقية تتضمن في **دساتيرها أحكامًا** تحظر التمييز على أساس الإعاقة و/أو تشمل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنه لا يوجد أي دستور إفريقي يذكر حقوق النساء أو الفتيات ذوات الإعاقة بشكل محدد أو يمنحهن حقوقًا خاصة.

الأطر القانونية والتشريعية: تبنت العديد من الدول قوانين لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تدابير محددة للنساء ذوات الإعاقة. على سبيل المثال ينص **قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في أنغولا (2012)** على منع التمييز وضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية، بينما يتضمن **قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في إسواتيني (2018)** نصوصًا تضمن للنساء ذوات الإعاقة وصولًا متساويًا إلى التعليم و الصحة.

الحماية الاجتماعية والمساعدة المالية: أنشأت عدة دول تدابير دعم مالي تستهدف النساء ذوات الإعاقة، مثل **القانون المالي للسلطات المحلية المالية في تنزانيا (2018)** الذي يخصص قروضًا للمجموعات، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة. كما تضع السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية في زامبيا (2014) الإعاقة ضمن أولوياتها، مع الاعتراف بالاحتياجات الفريدة للنساء ذوات الإعاقة.

الإصلاحات المؤسسية و المناصرة: قامت دول مثل أنغولا وإسواتيني بتعزيز المؤسسات والخدمات المخصصة للنساء ذوات الإعاقة. أنشأت أنغولا المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، بينما تدعم إسواتيني برامج تدريب القيادة للنساء ذوات الإعاقة وتوفر منحًا تجارية من خلال صندوق "أويزو".

السياسات الشاملة والمبادرات المجتمعية: طورت بعض الدول سياسات تلبي احتياجات الفئات المستضعفة. تتضمن السياسة الوطنية للإعاقة في زامبيا وسياسة التنمية الاجتماعية في إسواتيني أحكامًا لدعم النساء ذوات الإعاقة والنساء المسنات.

كيف يمكن للحكومات تعزيز جهودها بشكل أكبر؟

- **سد الفجوات في التشريعات والسياسات:** ضمان التوافق الشامل بين القوانين الوطنية والمادة 23 من بروتوكول مابوتو، من خلال معالجة الممارسات التمييزية والحواجز القانونية التي تساهم في استمرارية الإقصاء و عدم المساواة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- **التصديق على بروتوكولات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجها محليًا:** التصديق على بروتوكول الاتحاد الإفريقي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماج أحكامه في القوانين الوطنية لضمان الحماية القوية لهذه الحق وق.
- **تعزيز آليات الرصد والمساءلة:** إنشاء أو تعزيز الأطر الوطنية والإقليمية لمراقبة الامتثال للمادة 23، بما في ذلك الهيئات المستقلة لتقييم التقدم والتصدي لانتهاكات حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- **تحسين الوصول إلى العدالة:** تطوير و تعزيز الوصول الى برامج العون القانوني وآليات قضائية متخصصة تزيل العوائق التي تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة في النظام القضائي، بما في ذلك تدريب العاملين في الجهات الأمنية و القضائية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي:** إطلاق مبادرات مستهدفة لتحسين فرص الوصول إلى التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية والتوظيف للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، مع ضمان التوزيع العادل للم وارد.
- **مكافحة الإفلات من العقاب:** تطبيق القوانين التي تحظر العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال، مع فرض عقوبات أكثر صرامة على الجناة، وتوفير أنظمة دعم فعالة للناجيات، تشمل الاستشارة وإعادة التأهيل المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات النساء ذوات الإعاقة.

كيف سيبدو المستقبل إذا تم تنفيذ المادة 23 من بروتوكول مابوتو؟

ستتبنى المجتمعات مفهوم الشمولية الحقيقية والمساواة التامة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة. ستصبح الفضاءات العامة، والمدارس، والمرافق الصحية، وأماكن العمل متاحة للجميع، مما يمكن النساء والفتيات ذوات الإعاقة من المشاركة دون أي عوائق. ستُطبق القوانين المناهضة للتمييز بصرامة، وستضمن الأطر القانونية الشاملة فرصًا متساوية للوصول إلى التعليم، والتوظيف، والعدالة. **لن تُهمش النساء ذوات الإعاقة بعد الآن، بل سيُنظر إليهن كقائدات ومبتكرات ومساهمات في تنمية مجتمعاتهن، وستُعزز أصواتهن في عمليات صنع القرار و الحكم.** بفضل البرامج المستهدفة، سيكون لديهن الحرية للازدهار وقيادة حياة مستقلة، دون أن تُ عيق القيود الاجتماعية إمكانياتهن.

ستضمن أنظمة الدعم الشاملة حمايتهن من العنف والاستغلال، مع اتخاذ إجراءات فورية ضد الجناة لمنع الإفلات من العقاب. ستساهم البرامج التوعوية في القضاء على القوالب النمطية، مما يخلق ثقافة القبول والاحترام المتبادل. في هذا المستقبل المنشود، ستقف النساء والفتيات ذوات الإعاقة كأعضاء متساوين في المجتمع، تُ صان كرامتهن وتتحقق حقوقهن بالكامل.

كيف يمكنني الوصول إلى المزيد من الموارد حول هذا الموضوع وكيف يمكنني المشاركة؟

امسح/ي رمز الاستجابة السريع لمعرفة المزيد!

امسح/ي الرمز

MEWC
Make Every Woman Count

SOLIDARITY FOR AFRICAN WOMEN'S RIGHTS
A force for freedom

MOUVEMENT DE SOLIDARITÉ POUR LES DROITS DES FEMMES AFRICAINES
Une force pour la liberté

هذه المعلومات مستمدة من تقرير "مابوتو بعد 02 عاما: أين نحن الآن؟" الصادر عنّ SOAWR. يمكنك قراءة التقرير الكامل على www.soawr.org